

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة



A/HRC/11/L.18
16 June 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية عشرة
البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب
اهتمام المجلس بها

الجمهورية التشيكية* (باسم الاتحاد الأوروبي)، سويسرا،
كرواتيا*، كندا، النرويج*: مشروع قرار

١١/... - حالة حقوق الإنسان في السودان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين
بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً
لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير
ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية الواجبة التطبيق،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٢/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥،
وقراري المجلس ٣٤/٦ و٣٥/٦ المؤرخين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وقراريه ١٦/٧ المؤرخ ٢٧
آذار/مارس ٢٠٠٨، و١٧/٩ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وإذ يدعو حكومة السودان إلى مواصلة وتكثيف
جهودها لتنفيذها،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

- ١- يجيئ علماً بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان (A/HRC/11/14)؛
- ٢- يعترف بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان لكنه يعرب عن قلقه إزاء استمرار حالة حقوق الإنسان المزرحة في جميع أنحاء السودان؛
- ٣- يقرر إنشاء ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لفترة سنة واحدة للنهوض بالمسؤوليات المبينة في قراراته ٣٤/٦، و٣٥/٦، و١٦/٧، و١٧/٩؛
- ٤- يطلب إلى الخبير المستقل أن يحدد، بالتشاور مع حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية لدعم الجهود الجارية التي تبذلها حكومة السودان لتنفيذ توصيات فريق الخبراء وتحسين حالة حقوق الإنسان في السودان؛
- ٥- يطلب أيضاً إلى الخبير المستقل التواصل مع محافل حقوق الإنسان المنشأة حديثاً في السودان ومع فروع حقوق الإنسان بالاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بغية تجنّب ازدواج الآليات؛
- ٦- يطلب كذلك إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً إلى المجلس للنظر فيه في دورته الرابعة عشرة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الخبير المستقل جميع المساعدات اللازمة لأداء ولايته بالكامل.
